المؤنث بخلافه ههنا فانه اورده منكرا فلا يمكن تقدير المضاف
اليه لعدم الدليل قلت الدليل ههنا قائم لان معنى التعريف
كون الاسم موقوفه فكذلك معنى العلمية كون الاسم علما هذا
على تقدير ان يكون اليا مصدرية واما على تقدير ان يكون
اليا للنسبة فيكون المعنى يشترط في التعريف كونه منسوبا الى العلم
بان يكون حاصلا في ضمن العلم الذي هو الموقوف اعلم ان الاشكال
بلزوم تكرار الكون انما يندفع على تقدير كون اليا للنسبة واما
على تقدير كون اليا للمصدرية فوارد غير مندفع اذ يستقيم ان
يكون المعنى التعريف شرطه كون الاسم موقوفة ولا حاجة الى
ان يقال التعريف شرطه كون كون الاسم موقوفة قوله لان
تعريف المفردات يعني ان كلا من الاضمار والابهام يستلزم
البناء ومنع الصرف يستلزم الاعراب وتنافي اللازم
يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف
فضلا عن ان يؤثر فيه قوله وانما جعل موقوفة سببا والعلمية
شرطا يعني لم يجعل العلمية سببا كما فعل جار الله لانهم جعلوا كلا
من العلل فرعا عن غيره وكون التعريف فرعا عن التنكير اظهر
من فرعية العلمية لمقابلة التعريف التنكير دون العلمية فان قيل
لما لم يكن العلمية سببا عنده فلم قال فيما سيأتي وما فيه علمية مؤثرة
بل الواجب ان يقول وما فيه موقوفة مؤثرة قيل جرى فيه على
اصطلاح غيره او محمول على التجوز بان يراد بالعلمية التعريف العلمي
قوله سمي به احد رواة القرآن يعني به نافع طود قراءته والقالون

بلغة

بلغة الروم بجيد قوله فكان كانه علما في العجمية لعدم التصرف فيه
كالعلم فيها لا يتصرف فيه قوله وانما جعلت شرطا يعني لو لم
يجعل كونها علما في اللغة العجمية شرطا لتصرفوا فيه تصرف كلامهم
من ادخال اللام والتنوين وغيرهما فصار من جنس كلامهم كا
لجام والفرند فيضعف امر العجمة فلا يصلح سببا بخلاف
ما لو جعل علما اذ العلم لا يغير ولا يتصرف فيه قوله وهذا اختياره
اختلف في نحو نوح ولوط فسيبويه واكثر النحاة على انه منحتم الصرف
فالزمخشري اجاز صرفه وتركه مع ترجيح الصرف فجزم بالصرف
وكذا الرضي جزم به فجوز تاثير العجمة مع سكون الوسط وانما
اختار رحمه مذهب الاكثر لان العجمة سبب ضعيف لانه امر
معنوي مع كونه عدميا وهو كون الكلمة ليست من اوضاع
العرب ولا علامة لها مقدرة بخلاف التانيث فانه امر
وجودي وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فالتانيث
اقوى منها فاعتبر سببا في الثلاثي الساكن الوسط
دونه فينصرف نحو نوح منحتما بخلاف نحو هند فيجوز صرفه وتركه
ولم يسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح فظهر
ان مذهب الاكثر هو الحق وانه حق عنده ايضا لا مذهب
صاحب المفصل ولذا اختار مذهب الاكثر وترك مذهبه
ولم يتبعه مع انه بصدد اختصار كتابه وللتنبيه على ذلك قدم
انصراف نحو نوح مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والا
تقديم ما هو متفرع على وجوده لان الشيء انما يشترط لتفرع وترتب

ولے

Copyright © King Saud University